

تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

المُساهمون الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

يسعدني، بالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع.ع.، أن أقدم لكم القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

لقد حقق بنك نزوى خلال العام ٢٠١٧ عدداً من الإنجازات المميزة التي جاءت تجسيدا لطموحنا كأول بنك إسلامي في السلطنة، في الوقت التي كانت انعكاسا لشغفنا الدائم لأن نبذل قصارى جهدنا لنفوق التوقعات في رسم إنجازاتنا ونجاحاتنا. لذا فإن عام ٢٠١٧ سيسطر في تاريخ البنك ليكون ضمن الأعوام الاستثنائية في تاريخ الصيرفة الإسلامية وذلك نظرا لما حققه البنك خلالها من إنجازات. وقد كان على رأس هذه الإنجازات تحقيق البنك لأرباح صافية، منذ بداية العام والتي جاءت نتيجة للجهود المبذولة والتي أدت إلى نيل جوائز عديدة منها : جائزة " البنك الإسلامي الرائد في السلطنة"، وجائزة "أفضل بنك إسلامي للأفراد في السلطنة"، وجائزة "أفضل خدمات ومنتجات إسلامية في السلطنة" والتي منحت من أقوى الوكالات سمعة وموثوقية على الصعيد الإقليمي والعالمي وغيرها من الجوائز المرموقة. ولاشك بأن هذه الإنجازات هي من المحفزات التي تجعلنا أكثر إصرارا لنعزز من مكانتنا كبنك رائد في خارطة الصيرفة الإسلامية في السلطنة. ويسرني أن أسلط الضوء خلال السطور القادمة على أبرز الإنجازات والنجاحات التي حققناها خلال العام ٢٠١٧ بالإضافة إلى خططنا للعام ٢٠١٨ التي نسأل الله أن يجعلها كسابقتها سنة استثنائية.

لا شك بأن بيئة الأعمال خلال عام ٢٠١٧ كانت مليئة بالتحديات لقطاع الخدمات المالية، وذلك نتيجة للنمو البطئ للقطاعات الاقتصادية الرئيسية والتي أثرت بشكل واضح على السيولة النقدية في المنظومة الاقتصادية ككل مما زاد من حدة المنافسة في السوق. وبالرغم من ذلك، لم تقف هذه التحديات عقبة في طريق نمو قطاع الصيرفة الإسلامية حيث شهد القطاع نموا ملحوظا خلال العام الماضي. وقد فاقت نسبة نمو قطاع الصيرفة الإسلامية بقية القطاعات الأمر الذي يشير إلى الإمكانيات العالية التي يمتاز بها القطاع والتي تؤهله لتحقيق إنجازات استثنائية في ظل التحديات والظروف الاقتصادية التي يمر بها.

وبالرغم من الظروف الاقتصادية المليئة بالتحديات، إلا أنه والله الحمد فقد كان أداء البنك خلال العام المنصرم قويا، حيث تمكن البنك من تحقيق أرباح صافية منذ بداية العام بقيمة ٣,٨ مليون ريال عماني. الأمر الذي جاء انعكاسا لتنفيذ البنك لإستراتيجية ٢٠٢٠ والخطط الاستراتيجية المرتبطة بها والتي تهدف إلى توسعة نمو البنك، إضافة إلى قدرتنا - بفضل الله - على التأقلم والتكيف مع الظروف الاقتصادية التي اتسمت بالتنافسية لاسيما في القطاع البنكي. وقد جاء هذا الإنجاز متزامنا مع حرصنا على تقديم خدمة عملاء ذات مستوى راق وعالي الجودة، إضافة إلى التزامنا بالقيم الأساسية التي تأسس عليها بنك نزوى.

وبالرغم من التحديات التي واجهتنا في العام ٢٠١٧م ، واصلنا التركيز على دورنا الأساسي كمؤسسة مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية والمبني على قاعدة متينة من القيم والمبادئ، إضافة إلى حرصنا في الالتزام بالعمل بشكل يتسم بالمسؤولية والاستدامة بما يحقق مصالح المساهمين. وعلاوة على ذلك، فقد أثمرت الجهود التي بذلناها في إطار المسؤولية الاجتماعية بتتويج بنك نزوى بجائزة "التميز في المسؤولية الاجتماعية في الصيرفة الإسلامية" والتي جسدت أثر المبادرات المجتمعية لبنك نزوى وإسهاماتها في تنمية المجتمع.

وقد كان تركيزنا الأساسي خلال العام المنصرم منصّباً على زيادة الميزانية العمومية وفقاً للخطة الموضوعية، وتنويع مصادر الدخل، والتوسع في منتجاتنا وزيادة قاعدة عملائنا، إضافة إلى تحسين قنوات توزيع الخدمات، على أن يتماشى كلّ ذلك مع رؤيتنا الهادفة إلى مواصلة النجاح وبلوغ مستويات جديدة من الإنجاز والتميز.

وسنواصل بإذن الله خلال العام الجاري مسيرتنا التقدمية النابعة من استراتيجية البنك التي تهدف نحو توفير أداء مالي قوي، اعتماداً على منهج يضع العميل كمحور أساسي لأنشطتنا، ومحفظة ودائع تتسم بالاستقرار والنمو الدائم، وثقافة الكفاءة والتميز في خدمة العملاء، إضافة إلى الحفاظ على مستوى جيد في إدارة المخاطر وضمان توظيف أفضل الكفاءات المحلية في المجال متى دعت الحاجة إلى ذلك.

الأداء المالي

نظراً لحرص البنك لتقديم أفضل النتائج المالية، فقد كانت إدارة الميزانية العمومية من ضمن أهم الأولويات، والتي أثمرت في نمو محفظة أصول البنك الإجمالية بنسبة بلغت ٣٥% لتصل إلى ٦٩٧ مليون ريال عماني مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية والتي بلغ خلالها إجمالي الأصول ٥١٦ مليون ريال عماني، في حين ارتفعت محفظة التمويلات بنسبة ٤١% لتصل إلى ٥٦٨ مليون ريال عماني، وعلاوة على ذلك فقد حقق البنك نمواً في ودائع العملاء بنسبة بلغت ٥٠% لتصل إلى ٥٢٦ مليون ريال عماني على أساس سنوي. وقد ساهم النمو الذي حققه البنك في محفظة التمويلات وذلك على صعيد الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات بشكل فاعل في دفع تعزيز مسيرة نمائه، الأمر الذي من شأنه أن يسهم كذلك في تحقيق أهداف البنك ذات المدى الطويل.

كما ارتفعت الإيرادات التشغيلية للبنك بنسبة ٢٩% في حين ارتفعت التكاليف التشغيلية بنسبة ٤% الأمر الذي يجسد جهود البنك المتسمة بالالتزام والمنهجية فيما يتعلق بإدارة التكاليف التشغيلية. وقد أثمرت هذه الجهود في تحقيق البنك لصادفي أرباح بعد خصم الضرائب- بلغت ٣,٨ مليون ريال عماني. وهو إنجاز استثنائي ومميز والذي يعكس نجاح البنك في إلتزامه بالخطط الاستراتيجية الخاصة بتطوير وتحسين أداء البنك وإطفاء الخسائر المتراكمة. وبالرغم من أن السنة الماضية اتسمت بالتحدي فيما يتعلق بالسيولة، فإن الميزانية العمومية للبنك حافظت على مستويات جيدة وقوية نتيجة لجودة الأصول ونسب رأس المال القوية.

خططنا المستقبلية

لقد ابتدأ العام الحالي ٢٠١٨ بمؤشرات إيجابية تبعث بالتفاؤل. وذلك مع توجه الاقتصاد العالمي المتمسم بالنمو الملحوظ، وتبنى الحكومات الإقليمية سياسات أكثر توسعية، وتعزيز الأسواق المالية. وقد انتهى العام المنصرم بنتائج اقتصادية بناءً الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تعزيز النمو خلال العام الحالي ٢٠١٨.

في ظل النمو الذي يشهده الاقتصاد العالمي ، فإنه من المتوقع أن يتعافى الاقتصاد المحلي خلال العام الحالي، إذا أنه من المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة ٣%، ومن المحتمل أن يحقق القطاع البنكي نمواً بنسبة ٨% إلى ١٠% حيث أنه من المتوقع أن يصل القطاع لهذه النسبة نتيجة تحسن أسعار النفط، والجهود المبذولة لتنويع مصادر الدخل القومي وتعزيز البيئة الاستثمارية. ومن المتوقع أن تحقق اقتصاديات دول الخليج نسب نمو أعلى من نظيرتها من الدول في الإقليم، وذلك نتيجة تخفيف التغيرات المالية، والاستثمار في البنية التحتية، والإصلاحات الهادفة نحو ترويج القطاعات والأنشطة الاقتصادية غير النفطية. ومن المتوقع أن يسهم تعزيز الاستهلاك الشخصي والأنشطة الاستثمارية في دعم مستويات أعلى للنمو الاقتصادي في المنطقة، لذا فإن المؤشرات تشير إلى توقع ارتفاع نسبة النمو في منطقة الخليج إلى ٢% خلال العام ٢٠١٨ وذلك مقارنة بنسبة نمو بلغت ٠,٧% خلال العام المنصرم.

وستستمر الإدارة المالية الحكيمة خلال العام الجاري حيث تم الحفاظ على معدل عجز الميزانية حسب المخطط. إذ تم بناء الميزانية على معدل سعر متحفظ للنفط بمقدار ٥٠ دولاراً لبرميل النفط، وهو متوسط سعر البرميل خلال العام المنصرم ٢٠١٧، لذا فإن القطاع النفطي سيظل يجني ثمار ما تحقق له خلال العام الماضي. وبالرغم من أن التوقعات تشير إلى أن أسعار النفط ستتحسن خلال العام الجاري إلا أن الحكومة ستواصل تركيزها على تقليص المصروفات وتعزيز القطاعات غير النفطية والتحكم في الإنفاق العام. وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية المستمرة التي تفرضها العوامل الجغرافية الاقتصادية ، فإن الناتج المحلي الإجمالي قابل للنمو في حال تسريع الحكومة من العمليات الإصلاحية المزمع إجراؤها كتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقوانين استثمار رأس المال الأجنبي وقوانين الإفلاس لتعزيز مشاركة القطاع الخاص. ومع ذلك، فإن انخفاض أسعار النفط دون المستوى المتوقع قد يحد من آفاق النمو.

وبناء على المعطيات أعلاه، فإنه من المتوقع أن يسهم القطاع الخاص بشكل فاعل في تكوين رأس المال، كما أن جهود الحكومة لن تقتصر على تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز شراكة القطاع الخاص وإنما كذلك منح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية خاصة وذلك من خلال إسناد جزء من المشاريع الحكومية لهذا القطاع وكذلك ضمان سلاسة تنفيذ البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي "تنفيذ".

كما ستسهم المبادرات الحكومية التي تم تصميمها لدعم الاقتصاد المحلي في تعزيز زيادة الطلب على السيولة. وبشكل عام، فإن التطلعات للعام ٢٠١٨ ستظل إيجابية، حيث أنه من المتوقع أن تشهد بعض القطاعات نمواً خلال هذا العام كقطاع الصناعة، والسياحة، والخدمات اللوجستية، والتعدين، إضافة إلى القطاع السمكي والتجارة.

وبالرغم من التقلبات والاضطرابات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، إلا أن الاقتصاد المحلي، وخصوصاً قطاع الصيرفة سيواصل الاستفادة من المزايا التنافسية ليوصل مسيرته التنموية. وفي الجانب الآخر، تعمل الجهات المختصة المحلية لتعزيز النموذج الاقتصادي المحلي، كما عمدت الحكومة إلى تأجيل تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى العام ٢٠١٩ الأمر الذي من شأنه أن يمنح فرصة للاستفادة من تجارب الدول المجاورة، ومع ذلك فإنه سيتم فرض ضرائب على بعض المنتجات المختارة خلال منتصف العام الجاري والذي يتواءم مع رؤية الحكومة فيما يتعلق بضبط الأوضاع المالية.

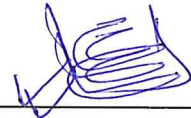
وبالنظر إلى المستقبل، فإننا نتطلع لمواصلة البحث عن الفرص التي تسهم في تعزيز نمو البنك، في الوقت الذي سنعمل على التركيز على حماية اهتمامات ومصالح المساهمين. كما سنعمل خلال العام الحالي ٢٠١٨ على تعزيز الكفاءات وتظافر جهود الأنشطة التجارية وذلك بالالتزام بتنفيذ الخطط الاستراتيجية الموضوعة في هذا الإطار. كما سنركز على تنويع باقة المنتجات والخدمات المقدمة لعملائنا في أرجاء السلطنة. وعلاوة على ذلك، سنواصل العمل على تقوية الوسائل التي نقدم من خلالها منتجاتنا وذلك باعتماد أحدث التقنيات في المجال، والاستثمار في مواردنا البشرية بما يضمن دعم نمو البنك.

نحن على ثقة تامة بأن البنك ماضٍ نحو تحقيق المزيد من الإنجازات، وذلك من خلال استغلال الفرص المتاحة، ودعم النمو المستدام ومواصلة تعزيز القيمة المضافة للمساهمين.

شُكرنا وتقديرنا

وفي الختام، أودّ، وبالنسبة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين، أتقدم ببالغ الشكر وعظيم الامتنان إلى المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - على رؤيته الثاقبة وقيادته الرشيدة وجهوده الحثيثة الموجهة نحو تقدم السلطنة وقطاع الصيرفة. كما أتقدم بشكر خاص إلى البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال على توجيهاتهم القيمة ودعمهم المتواصل الذي ساهم بشكل كبير في ازدهار قطاع الصيرفة الإسلامية وتطوره في السلطنة.

كما لا يفوتني أن أشكر جميع مساهميننا وعملائنا الكرام على ولائهم وثقتهم بنا ونحن نمضي في رحلتنا للحفاظ على المكانة المرموقة التي وصل إليها البنك، باعتباره أكبر بنك إسلامي متكامل في السلطنة. وكلّي أمل بأن عام ٢٠١٨ سيمثل عاماً آخر حافلاً بالنجاح لبنك نزوى على كافة المستويات.



أحمد بن محمد بن أحمد البوسعيد،

رئيس مجلس الإدارة